المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي

تأليف : الزهراء أحمد رشاد*

يقع الكتاب فى خمسة فصول الفصل الأول بعنوان" الواقع السياسى والاجتماعى فى مصر خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2017، والفصل الثانى الدراسة التحليلية وتحليل لتناول الخطاب الصحفى فى نفس الفترة للمفاهيم السياسية والاجتماعية، وتناول الفصل الثالث تطور المفاهيم خلال الفترة ذاتها، واهتم الفصل الرابع بعرض وتحليل تناول الصحافة الدينية للمفاهيم المرتبطة بشكل الدولة وهويتها مثل مفهوم الدولة المدنية والدولة الدينية والعلمانية، وجاء الفصل الأخير متناولاً لعرض وتحليل الصحافة المصرية ممثلة فى صحف الأهرام والوفد والأهالى والشروق الجديد لمفهوم الإرهاب فى الفترة من 30 يونيه2013 وحتى 31 ديسمبر2016.

يستعرض الكتاب **محوريين أساسيين** يتمثل **الأول** في عرض الأحداث والقضايا التى شهدها المجتمع المصرى وذلك خلال فترة زمنية حرجة من تاريخ مصر، والتي أعقبت ثورة 25 يناير عام 2011 وحتى نهاية عام 2017 والتى تم تقسيمها لأربع فترات ومراحل زمنية؛ حيث تتمثل أهمية هذه الفترة في تعدد السلطات الحاكمة لمصر ما بين فترات انتقالية تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم والتى امتدت على مدار عام ونصف بداية من 11 فبراير 2011 وحتى إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية فى 30 يونيو 2012، مرورًا بعام تولى الإخوان المسلمين السلطة بداية من تسلمه السلطة منتصف عام 2012 وحتى ثورة 30 يونيو 2013، تلاها الفترة الانتقالية التي ترأس فيها الحكم المستشار "عدلي منصور" والتى تلت ثورة 30 يونيو 2013 وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية منتصف 2014، وصولًا إلى الفترة الرئاسية الأولى للرئيس "عبد الفتاح السيسي".

وقد تم عرض الأحداث والقضايا التى شكلت ملامح الواقع السياسى والاجتماعى فى مصر فى إطار هذه الفترات الأربع وكذلك تم عرض المفاهيم السياسية والاجتماعية فى اطار تلك الفترات والمراحل.

كذلك يهتم **المحور الأول** إلى جانب عرض الأحداث والقضايا بعرض المفاهيم السياسية والاجتماعية التي تضمنها الخطاب الصحفي المصري لخمس صحف مصرية وهي: الأهرام، والوفد، والأهالي، والشروق وصوت الأمة بالإضافة لصحيفة "الحرية والعدالة" فترة حكم الاخوان المسلمين، وقد رُوعي في اختيار عيّنة الصّحف تمثيلها لتوجُّهاتِ وأنماطِ ملكيّة مختلفة، ما بين صُحف قوميّة وحزبيّة

* المدرس المساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

وخاصّـة، بمَـا يَسـمحُ للتنـوّع الفكـري للصّـحف، وتناولهـا المفـاهيمَ نفسَـها مـن زوايـا مختلفة، تعكسُ اتجاهاتِ كُتّابها وتخصّصاتهم وخلفيّاتهم.

والهدف من ذلك المقارنـةِ بين عرض هذه المفاهيمِ فـي فتراتٍ زمنيّـةٍ مختلفـة، إلـى جانـبِ الكشـفِ عـن ترتيـبِ المفـاهيمِ وأولويّـاتِ ظُهورهـا واختفائهـا، طبقًـا لأولويّـات الأحداثِ والقضـايا المطروحـةِ فـي كلّ فتـرةٍ زمنيّـةٍ. وقد كشـفت نتـائج الدراسـة التـي تناولهـا هـذا الكتـاب عـن تطـور المفـاهيم السياسـية والاجتماعيـة التـى ظهـرت بالصحف محل الدراسة؛ نظرًا لاختلاف الأحداثِ والفتراتِ الزّمنيّـة التـي مرت بهـا مصر آنذاك، واختلاف الصحف وتوجهاتها، واختلاف الكتـاب ومرجعياتهم الفكريـة ومواقعهم الوظيفية.

وأشـارت الدراسـة التحليليـة فـى نتائجهـا إلـى اختلاف مرتكزات تنـاول نفس المفهـوم باختلاف الفترة الزمنية واتّضحَ ذلك مثلاً في تناوُل مَفهُومِ الدّولـةِ المدنيّـةِ، الـذي تمثّلت أهمّ مُرتكزاتِ تناوُلهِ في الخطاب الصحفى فى الفترة الزمنية الأُولى، فـي بيـانِ ركـائِزه من مُواطنةٍ، وتعدُّديّة حزبيّة، وحُرّيّات بأنواعها، وفصلٍ بين السُّلطات، وعدم التداخُل بين الناحيةِ السّياسيّةِ والدّينيّةِ، بينما كانتْ السَّمةُ البـارزةُ لتنـاوُل مَفهُومِ الدّولـةِ المدنيّـةِ في الفترة الثّانيّةِ في التّحذيرِ مِن قيامِ دولـةٍ دينيّـةٍ بمصر مـع تـولي أحد مُرشّـحي تّيـار الإسلام السياسى منصبَ رِئاسَـةِ الجمهوريّـةِ، وفـي المرحلـةِ الثّالثـةِ كـانَ التركيزُ علـى الحـقّ فـي ضـرورةِ نـصّ الدُّسـتور علـى مدنيّـةِ الدّولـةِ، خصوصًـا مـع تجربـةِ الإسـلامِ السّياسيّ فـي الفتـرة السـابقةِ لهـا فـي تـدبين السّياسـةِ وتسـييس الـدّين، ممّـا أضـرّ بالدّولـةِ المدنيّةِ وأدّى إلى غيابِها، وفي الفترة الرّابعةِ، كـانَ التّركيزُ علـى سِيادةِ القـانونِ وحيـادِ الدّولـةِ المدنيّـةِ تِجاه الأديانِ، وترك مهمةِ التّشريعِ للمُختصين، وليس لأهلِ الدّينِ.

كَمَا اتّضحّ اِختلافُ تناوُل المَفهُومِ نفسه بـاِختلافِ المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّـة في تناوُل الصحف محل الدراسة لمَفهُومِ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ، حيث كانَ مُرتكَزُ التّنـاوُل لهذا المَفهُومِ في الفترة الزمنية الأُولـى مـا يتّصـلُ بـالأُجورِ مِن إصـلاحِ هيكلِ الأُجـورِ وإعادة النّظرِ في الحدّينِ الأدنى والأقل للأجور، وترجمة شعارات ثورة 25 ينـاير من «عيش، وحُرّيّة، وعدالة اِجتماعيّة» ليشعُر بهـا كل فِئـاتِ الدّولـةِ من عُمـالٍ وفلاحين، ومهنيّين.

وفي الفتـرة الزمنيـة الثانيّـة كـان تركيزُ الخطـابِ الصّـحفيّ فـي تنـاوُل مَفهُـوم العَدَالةِ الإجتماعيّـةِ علـى ضـرورةِ تحقيقِ العَدَالـةِ فـي توزيـعِ النّـاتجِ القوميّ، والتـوازن بين الأجورِ والأسعارِ، وتـوفيرِ آليّـات لتحقيقِ العَدَالـةِ الضّـريبيّةِ والتّركيـز علـى غيـابِ تحقُّق العَدَالةِ الإجتماعيّةِ، بدليلِ الاحتجاجاتِ، لفئـاتٍ مِـن العمـالِ والمهنيّين، والمطالبـة بتحسـينِ أوضـاعهم الماديّـة، أو تثبيـتهم، وكـان أهـم مَـا ميّـز تنـاوُلَ مَفهُـومِ العَدَالـةِ الإجتماعيّـةِ فـي هـذه المرحلـةِ، ومُناقشـة المَفهُـومِ فـي ضَـوءِ دُسـتورِ مصـر 2012، باعتبارِ أنّ الدُّستورَ جاء خاليًا من أيّ ضَمَانات لمواجهةِ التّفاوُت الطبقيّ.

وفي الفترة الثّالثةِ، كان تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ من خلال طرحِ ضرورةِ القضاءِ على الفقرِ والقضاءِ على البطالةِ، مع طرحِ مطلبِ ضرورةِ إعادة رسمِ سياساتِ الإنفاقِ، وإعادة النّظر في المستوياتِ الحقيقيّةِ للدّخُول، وضمانِ تحصيلِ المُتأخّرات الضّريبيّةِ.

وفي الفترة الرابعةِ، كان طرحُ مَفهُومِ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ مِن منظورِ تفعيل دُستورِ مصرَ لعام 2014، بحيث تكون الضّرائبُ متعدّدةَ المصادر، وتكون تصاعُديّةً، وفقًا لشرائحِ الدّخل وإيجادِ آليّة لضبط الأسعارِ، خصوصًا مع ارتفاع أسعارِ السّلعِ والخدمات، مع صُدُور قرار تحرير سعر الصرف.

وهو ما اتضح أيضاً فى تناول الخطاب الصحفى لصحف الدراسة فى باقى مفاهيم هذه الدراسة من مواطنة، وعلمانية، وعدالة انتقالية، حيث ظهرت الاختلافات فى تناول هذه المفاهيم بالدراسة التحليلية للصحف فظهر طَرحِ مَفهُومِ المُواطنةِ، حيثُ كان مرتكز تناوُل هذا المَفهُومِ في الفترة الأُولى يتمثّل في حمايةِ حُقوقِ كل فئاتِ المُجتمعِ، وطُرِح هذا المَفهُومُ باعتباره آليّةً للحدِّ من التوتّر الدّينيّ، خصوصًا مع وقوعِ عدّة حوادث اعتداء على الكنائِس، خلال هذه المرحلة.

وكان طرحُ مَفهُومِ المُواطنةِ في الفترة الثانيّة، باعتباره آليّةً لمواجهة التّمييز الدّينيّ، خصوصًا مع سيطرة تّيار الإسلام السياسى على اللّجنة التأسيسيّة لكتابة دُستور مصر 2012، وعدم تمثيل كلّ فئاتِ المُجتمعِ تمثيلاً عادلاً باللّجنةِ، بِمَا يُؤدّي لإنتاج دُستورٍ غير توافقيّ لا يُحقّق المُواطنةَ والمساواةَ للجميعِ، ولم يظهر مَفهُومُ المُواطنةِ بالخطابِ الصّحفيّ في الفترة الثّالثةِ إلا في عددٍ قليلٍ من المقالاتِ. وكانَ تناوُل مَفهُوم المُواطنةِ بالفترة الرّابعةِ من منظورِ قراءة للمفهوم فى ضوء نصّوص دُستورُ مصرَ لعام 2014 في عدّة موادّ منه.

بينما كَانَ تناوُل صحف الدراسة مَفهُومِ العلمانيّةِ في الفترة الأُولى، باعتبارها آليّةً للحفاظِ على وحدة الدّولةِ، أيًّا كانت أديانُ مُواطنيها، والبعضُ رفضَها، باعتبارها تُؤدّي إلى انتشار التّفكير الدّنيويّ والقيم المادّيّة. وفي الفترة الثانيّةِ، دافَعَ عنها البعضُ باعتبارها تحريرًا للإرادةِ الإنسانيّةِ مِن أيّ سيطرة عليها، وإعلاءً للعلم، والبعضُ رفضَها باعتبارها إقصاءً للدّين وتهميشه، ولم يظهر هذا المَفهُومُ بالمرحلةِ الثّالثةِ. وفي الفترة الرابعةِ، تمثّل مُرتكزُ تناولها في حياد الدّولةِ العلمانيّةِ تجاه الأديانِ، وكفالتها لحُرّيّة مُمارسة الشّعائِر الدّينيّة، بينما طَرَحَ البعضُ هذا المَفهُومَ باعتبارِهِ يُؤدّي إلى اللادينيّة، فطرحُ هذا المَفهُومِ خلال الفترات الزمنية الأربع كان ما بين تأييدِه أو رفضِه.

أما مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، فكانَ طرحُه بصحف الدراسة خلال الفترة الأُولى، لارتباطِها بإنجازِ محاكمةِ مباركِ ورموزِ نظامِه فكانَ الطّرحُ مِن منظورِ

القصاصِ العادِل بتخصيصِ دوائرَ منتظمةٍ، وسرعة الفصلِ في القضايا، ومن هُنا ارتبطَ مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ خلال هذه االفترة الزمنية بمَفهُومِ العَدَالةِ النّاجزة.

وفي الفترة الثّانيةِ، كانَ طرحُ المَفهُومِ مِن منظورِ إصدارِ مشروعِ قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ، لحَسمِ ملفات قضايا الشهداءِ والمصابين المُتضرّرين بعد ثورة 25 يناير، وما تلاها من أحداثِ عُنفٍ وتعويضِ الضّحايا أدبيًّا وماديًّا.

وفي الفترةِ الرّابعةِ، كانَ طرحُ المَفهُومِ مع اتّخاذِ عِدّة إجراءاتٍ عمليّةٍ لتحقيقِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، مثل إنشاءِ وزارةٍ للعَدَالةِ الانتقاليّةِ، وإنشاءِ لِجانٍ لتقصي الحقائق، ومركزٍ لرعايةِ الشُّهداءِ والمُصابين، والرّبطِ بين العَدَالةِ الانتقاليّةِ والعَدَالةِ الإجتماعيّةِ، بالتّوزيعِ العادِل للدّخلِ بين كلِّ فِئاتِ المُجتمعِ، ومُحاربةِ التّفاوتِ الطّبقيّ.

أمَّا مَفهُومُ الدّيمُوقراطيّةِ، فلم يظهر إلا في االفترتين، الأُولى والثّانية، وقد ارتبطَ تناوُلُه بضرورة توزيعِ السّلطة ومشاركةِ الشّعبِ في حُكمِ بلاده، واحترامِ الحُقوقِ والحُرّيّاتِ، ووجودِ برلمانٍ لـه دَورٌ حقيقيّ، والتّحذيرِ مِن الدّيمُوقراطيّة الشّكليّةِ، التي يلجأ إليها الحاكِمُ الاستبداديّ، الذي يجعل الحُقوقَ والحُرّيّاتِ منحةً مِن الحُكومةِ للشّعبِ، وليسَ حقًّا مُكتسبًا.

و ظهرَ مَفهُومُ «الاشتراكيّةِ»، بشكلٍ أكبر في صحيفة «الأهالي»، لبيانِ معنى الاشتراكيّةِ ومزايا تطبيقِ النّظامِ الاشتراكيّ اِقتصاديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، كَمَا ظهرَ مَفهُومُ الليبراليّةِ بكثافةٍ أكبر بصحيفة «الوفد»، لبيانِ معنى الليبراليّةِ وأركانِها وتاريخِها، ومعوّقاتِ تطبيقِها بالمُجتمعِ المصريّ. ظَهرَ مَفهُومُ «الحُرّيّة»، في الفترة الأُولى فقط، لارتباطِهِ بشعاراتِ ثورةِ 25 يناير من «عيش، وحُرّيّة، وديمُوقراطيّة، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ».

تنوّع الكُتّاب الذين تناوَلوا المفاهيمَ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ - في الدراسة التحليلية المستعرضة فى هذا الكتاب- فى مواقعهم الوظيفيّةِ، فكانَ منهم كُتّابُ الأعمدةِ مثل مرسي عطا الله، وعبد المنعم سعيد، ومكرم محمد أحمد، من «الأهرام»، ووجدي زين الدّين، وعلاء عريبي، وبهاء الدّين أبو شقة، من «الوفد»، وفريدة النقاش، وأمينة النقاش، من «الأهالي»، وعمرو حمزاوي، من «الشروق الجديد». كَمَا كانَ منهم الأكاديميّون، مثل الدّكتور جابر عصفور، الأستاذ الجامعي ووزير الثقافة الأسبق، والدّكتور جودة عبد الخالق، الأستاذ الجامعي ووزير التضامُن الاِجتماعيّ، والدّكتور أيمن رفعت المحجوب، أستاذ الماليّة ، والدّكتور مراد وهبة، أُستاذ الفلسفةِ. وكانَ منهم رجالُ الدّين، كالدّكتور علي جُمعة مفتي الجمهوريّة الأسبق، والبابا شنودة الثالث، بابا الإسكندريّة وبطريرك الكرازة المرقسيّة الأسبق.

وكـان مـنهم المسـؤولون الرسميّون كالـدّكتور جـابر عصـفور الـذى تـولى منصـب وزيـر ثقافـة مصـر خـلال فتـرة الدراسـة، والـدّكتور جـودة عبـد الخـالق اللذين شغلا منصبي وزيرين بحُكومات مَا بعدَ 25 ينـاير، وكـانَ مـنهم مَن ينتمي إلى اتّجاهات دينيّـة كالـدّكتور محمـد عمـارة ذي التّوجُّـه الإسـلاميّ. وكذلك الكُتّابُ المنتمون إلى تيار الإسلام السياسى مثل كتاب صـحيفة الحريـة والعدالة، وكانَ مـنهم ذوو الاتّجاهـات اليسـاريّة كالـدّكتور جـودة عبـد الخـالق، أحد أبرز رموز الفِكرِ اليساريّ بمصـر، والـدكتور رفعـت السـعيد، والكـاتبتين فريدة وأمينة النقاش اللتين تناوبتا رئاسة تحرير «الأهـالي»، طـوال فتـرة هـذه الدّراسة.

وكــانَ مــنهم المُعبّــرون عَــنْ الفِكــرِ الليبرالــيّ، كالــدّكتور عمــرو حمـزاوي. كَمَـا كـانَ الكُتّـابُ الرّجـال هم الأكثـر فـي طـرحِ المفـاهيمِ السّياسـيّة والإجتماعيّةِ، فلم يظهر مِن الكاتبات النّساءِ اللاتى طرَحنَ هذه المفاهيمَ سوى الكـاتبتين اليسـاريّتين فريـدة النقـاش وأمينـة النقـاش والـدكتورة سـامية قـدري والدكتورة منى أبو سنة.

أما **المحور الثاني** من هذا الكتاب فقد شمل تنـاول الصـحافة الدينيـة للمفـاهيم المرتبطـة بشكل الدولة وهويتها مثل الدولة المدنيـة ومـا يقابلهـا مـن دولـة دينيـة وتنـاول الصـحافة الدينيـة لمفهـوم العلمانيـة. بجانـب استعراضًـا فـى فصـل هـذا الكتـاب الأخيـر لتنـاول الصحافة لمفهوم الإرهاب خلال الفترة التي أعقبت ثـورة 30 يونيـه 2013؛ مـن حيـث عـرض كُتّـاب صـحف الأهـرام والوفـد والشـروق والأهـالى للمفهـوم وسـماته وتحليـل أسباب الإرهاب المعروضة بالخطاب الصحفي وكذلك طرق مواجهته.

وتعد الدراسة التى تضـمنها الكتـاب خلاصـة رسـالة ماجسـتير أعدتهـا المؤلفـة الزهـراء أحمـد رشـاد ونوقشـت بكليـة الإعـلام جامعـة القـاهرة عـام 2019 وحصـلت فيهـا علـى تقدير ممتاز.

الزهراء أحمد: تخرجت فـي كليـة الاعـلام. جامعـة القـاهرة. قسـم صـحافة. عـام 2010 بتقـدير ممتـاز مـع مرتبـة الشـرف، وبترتيـب الأولـى علـى قسـم الصـحافة. وحصـلت علـى ماجسـتير فـى الصـحافة تقـدير ممتـاز عـام 2019. وتعمـل مـدرس مسـاعد بقسـم الصـحافة. كليـة الإعـلام. جامعـة القـاهرة. كمـا عملـت بعـدة مواقـع إخباريـة عامـة ومتخصصـة، وحصـلت علـى دورات تدريبيـة بعـدة صـحف منهـا دار التحريـر للنشـر، والمصرى اليوم، كما حصلت على عدة دورت تدريبية متخصصة أكاديميـة مثـل دورة الكتابة العلمية، ودورة النشر الدولى للأبحاث العلمية.